وثائق جديدة تكشف تفاصيل حملة ابن سلمان على فندق الريتز



وتكشف الوثائق، التي نشرت ضمن مشروع التحقيقات الاستقصائية الدولي «وثائق دويتشه بنك»، أن الحملة التي قُدّمت رسمياً باعتبارها حرباً على الفساد واستعادة للأموال العامة، وتضمنت احتجاز الأمراء والوزراء ورجال الأعمال، امتدت إلى تقييد وصولهم إلى أموالهم وأصولهم المصرفية، وسط تساؤلات عن حدود الإجراءات القانونية والرقابية التي حكمت تلك العملية.

وكان الملك سلمان قد أعلن في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة نجله محمد بن سلمان، بالتزامن مع حملة اعتقالات واسعة شملت شخصيات نافذة في العائلة الحاكمة والحكومة والقطاع الخاص. وتحول فندق الريتز كارلتون إلى مركز احتجاز لعدد من أبرز رجال السياسة والأعمال في المملكة.

وأثارت الحملة انتقادات حقوقية واسعة بسبب تقارير تحدثت عن احتجاز خارج الإجراءات القضائية المعتادة، وممارسة ضغوط على الموقوفين، وفرض تسويات مالية مقابل الإفراج عنهم. كما اعتُبرت محطة رئيسية في إعادة ترتيب مراكز النفوذ داخل الأسرة الحاكمة وترسيخ سلطة محمد بن سلمان.

وتظهر إحدى مراسلات دويتشه بنك أن مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» طلبت من البنوك تزويدها بقوائم العملاء الكاملة، قبل أن تعود وتتواصل معها بصورة منفردة لطلب تجميد حسابات أشخاص محددين. وأفاد المصرف بأنه تلقى طلباً بتجميد حسابات أربعة من عملائه.

كما طلبت هيئة السوق المالية من شركات الأوراق المالية تجميد حسابات أكثر من ألف شخص وسبع شركات، وأشار المصرف إلى وجود أربع حالات مطابقة لديه، اتخذ بشأنها الإجراءات المطلوبة.

وتثير هذه التعليمات تساؤلات بشأن اتساع نطاق جمع البيانات المصرفية، خصوصاً أن طلب قوائم العملاء الكاملة سبق تحديد الأسماء المطلوب تجميد حساباتها، ما يفتح باب التساؤل عن مدى التناسب بين التحقيق في شبهات الفساد وبين إخضاع بيانات مصرفية واسعة لإجراءات استثنائية.

وتكشف المراسلة أن دويتشه بنك وصف ما جرى بأنه حدث غير مسبوق في تاريخ السعودية الحديث، وأقر بعدم وجود خطة جاهزة للتعامل مع هذا النوع من التطورات السياسية والمالية.

وفي تقييمه للمخاطر، أوصى المصرف بتجميد قدرة العملاء المتأثرين على سحب الأموال أو استخدام التسهيلات المالية المتاحة لهم، لكنه حذر في الوقت نفسه من المطالبة الفورية بسداد القروض أو البدء في تسييل الضمانات والرهونات.

ويعكس هذا الموقف حجم الارتباك الذي واجه المؤسسات المصرفية أمام حملة مفاجئة طالت عملاء نافذين، كما يوضح كيف أصبحت البنوك مطالبة بالتوفيق بين تنفيذ التعليمات التنظيمية وحماية مصالحها المالية والقانونية.

وسجلت المراسلة أن نحو 40 شخصاً كانوا قيد الاحتجاز حتى منتصف ليلة الحملة، مع توقع ارتفاع العدد خلال الأيام التالية. وضمت القائمة الأولية 11 أميراً و38 وزيراً حالياً وسابقاً ومسؤولين حكوميين ورجال أعمال.

ومن أبرز الأسماء التي أوردتها الوثيقة الأمير متعب بن عبد الله، والأمير الوليد بن طلال، والأمير تركي بن عبد الله، والأمير فهد بن عبد الله بن محمد، والأمير تركي بن ناصر، ووزير المالية السابق إبراهيم العساف، ووزير الاقتصاد والتخطيط عادل فقيه، وقائد القوات البحرية عبد الله السلطان.

كما شملت القائمة محمد الطبيشي، وعمرو الدباغ، ووليد الإبراهيم مالك مجموعة «إم بي سي»، وخالد الملحم الرئيس التنفيذي السابق للخطوط السعودية، وسعود الدويش الرئيس التنفيذي السابق لشركة الاتصالات السعودية، وبكر بن لادن رئيس مجموعة «سعودي بن لادن»، ومحمد العمودي، وصالح كامل وابنيه عبد الله ومحيي الدين.

وتكشف هذه الأسماء حجم التحول الذي شهدته مراكز القوة الاقتصادية والسياسية في المملكة، بعدما وجد أمراء ورجال أعمال كانوا في قلب النظام نفسه أنفسهم فجأة أمام قرارات احتجاز وتجميد أموال.

ولم يكتفِ دويتشه بنك بمتابعة التعليمات الرسمية، بل سعى، وفق المراسلة، إلى جمع معلومات من مصادر قريبة من دوائر صنع القرار في الرياض، والتشاور مع مؤسسات مصرفية سعودية أخرى، في مؤشر إلى أهمية التقديرات السياسية في قرارات المؤسسات المالية خلال تلك الأزمة.

كما رصدت الوثيقة أحداثاً تزامنت مع ليلة الاعتقالات، بينها إعلان رئيس الوزراء اللبناني آنذاك سعد الحريري استقالته من الرياض، واعتراض صاروخ قرب مطار العاصمة السعودية، واستدعاء الدبلوماسيين السعوديين من لبنان ودعوة المواطنين السعوديين إلى مغادرته، إلى جانب إخلاء فندق الريتز كارلتون في حدود الساعة الحادية عشرة مساءً.

وتعيد الوثائق طرح أسئلة جوهرية بشأن حملة محمد بن سلمان لمكافحة الفساد، وحدود الصلاحيات التي استُخدمت خلالها، والضمانات القانونية التي حمت أموال المحتجزين وحقوقهم. كما تكشف أن الحملة لم تكن مجرد اعتقالات سياسية واقتصادية، بل عملية امتدت سريعاً إلى النظام المصرفي، وجعلت المؤسسات المالية جزءاً من تنفيذ قرارات السلطة.

وتكتسب هذه التفاصيل أهميتها من أنها تقدم، بعد سنوات، صورة داخلية عن كيفية تعامل أحد أكبر المصارف الأوروبية مع قرارات سعودية مفاجئة أعادت ترتيب مصير حسابات وثروات شخصيات نافذة، وتكشف حجم التداخل بين السلطة السياسية والمال في مرحلة صعود محمد بن سلمان.